مجلّة نصف سنوية محكّمة تصدر عن قسم الدراسات السياسية والاستراتيجية في بيت الحكمة - بغداد
رقم إيداع مجلة دراسات سياسية وأستراتيجية في دار الكتب والوثائق ٦٧٨ لسنة ٢٠٠٩
رقم الإيداع الدولي ISSN 2223-9464
Info@baytalhikma.iq

معايير تقسيم الدوائر الانتخابية في العراق: انتخابات ٢٠٢١ انموذجا

الباحث مصطفى عاشور جواد *
أ.د. عبد السلام إبراهيم بغدادي

المقدمة

تعد العملية الانتخابية حجر الزاوية في الديمقراطية، فهي تعكس إرادة الشعب عبر تحويل أصوات الناخبين إلى تمثيل نيابي حقيقي. تتطلب هذه العملية إدارة مستقلة وحيادية لضمان النزاهة والشفافية، مما يسهم في تعزيز الاستقرار السياسي وإرساء مبدأ التداول السلمي للسلطة. في العراق، يمثل تقسيم الدوائر الانتخابية أداة أساسية لتحقيق تمثيل عادل لمختلف فئات المجتمع، حيث يلعب هذا التقسيم دورًا مهمًا في التأثير على نتائج الانتخابات ومدى توافقها مع الإرادة الشعبية. واجه العراق عبر تاريخه تحديات عديدة في تحقيق توازن عادل في تقسيم الدوائر الانتخابية، بسبب التنوع الديموغرافي والجغرافي الذي يتضمن اختلافات في الكثافة السكانية والتوزيع الجغرافي، بالإضافة إلى التنوع العرقي والطائفي. هذا التنوع يجعل من الضروري اعتماد سياسات دقيقة تمنع تهميش أي فئة من المجتمع، وتكفل توزيعًا عادلًا للمقاعد البرلمانية بحيث يكون لكل منطقة تمثيل يتناسب مع حجمها السكاني وطموحات سكانها. وقد كانت انتخابات ٢٠٢١ المبكرة محطة هامة في المسار الديمقراطي العراقي، إذ جرت هذه الانتخابات وسط تحديات سياسية وأمنية، وشهدت تركيزًا خاصًا على تقسيم الدوائر الانتخابية كعامل رئيسي لبناء نظام انتخابي عادل وشفاف. ونتيجة لتلك التحديات، اضطرت الجهات المعنية إلى إعادة النظر في معايير تقسيم الدوائر لضمان تمثيل شامل وعادل لجميع المناطق والفئات، مما يسهم في تعزيز الثقة بالنظام الانتخابي كأداة لتحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي. ونتيجة لذلك يبرز التساؤل حول مدى قدرة هذه المعايير على تحقيق تمثيل عادل يراعي التنوع العرقي والديموغرافي، ويسهم في استقرار النظام السياسي عبر توفير بيئة تتيح تداولًا سلميًا للسلطة. من هنا، تطرح الإشكالية الرئيسية للبحث: «إلى

كلية الامام الكاظم
mustafaashour1098@gmail.com
dr.salam٥٤@yahoo.com

Semi-annual Quarterly journal issued byPolitical and Strategic Studies In Bayt Al-Hikma Baghdad
No.of deposit at Political and Strategic Studies(678)2009
ISSN.2223-9464
Info@baytalhikma.iq

أي مدى أسـهمت معايير تقسيم الدوائر الانتخابية في العراق في تحقيق التمثيل العادل والشامل في انتخابات ٢٠٢١، وما هي التحديات التي واجهت تطبيـق هـذه المعاييـر في ظـل الواقـع العراقي المتنـوع ديموغرافيًـا وجغرافيًـا؟»، وبالتالـي، ينطلق البحث من فرضية أساسية مفادها أن تقسيم الدوائـر الانتخابية في العراق وفق معايير الكثافة السـكانية والجغرافية والتنـوع العرقي لم يتمكن بشكل كافٍ من تحقيق التمثيل العادل لجميع فئات الشـعب في انتخابـات ٢٠٢١، وأن هذه المعايير واجهـت تحديات عدة، تتعلق بالعوامل السياسـية والأمنية والتوزيع السـكاني غيـر المتوازن، مما أثـر على قدرتها في عكس إرادة الناخبين بشـكل موضوعي. وعليه قسـم الباحث هذ هذه الدراسـة الـى مطلبين وضح في المطلـب الاول الظروف التـي ادت الى تغيير النظـم الانتخابية في العراق وفـي المطلب الثاني الدوائـر الانتخابية ومعايير تقسـيمها فـي انتخابـات ٢٠٢١ فـي العـراق.

المطلب الأول

تغيير النظـام الانتخابي في الـدورة البرلمانية الخامسة والظروف التي أدت الى التغيير

شـهد العراق تحولات سياسـية واجتماعية هامة تؤثـر على النظـام السياسـي في البلد فـي المدة التـي سـبقت انتخابـات عـام ٢٠٢١، ادت الـى تغيير النظام الانتخابـي في العراق بهدف تحقيق العدالة والشمولية في عملية الانتخابات. يعود هذا التحول إلى ظروف سياسـية عدة، منها الضغوط الشـعبية، إذ شـهد العـراق احتجاجـات شـعبية واسـعة في السـنوات الاخيرة للمطالبة بإصلاح النظام السياسـي وتحسـين الوضـع الاقتصادي والاجتماعـي، كان مـن بيـن مطالـب المحتجين تحسـين نظـام الانتخابـات لضمـان الشـفافية والنزاهـة، وسـوف نوضـح فـي هـذا المطلب الظروف التي سبقت العملية الانتخابية وبالإضافة الى ذلـك نوع النظام الانتخابـي الإطار القانوني والنظام الانتخابـي لانتخابات الدورة الخامسـة.

أولا: الظروف التي أدت الى تغيير النظام الانتخابي فـي العـراق للمـدة مـا بيـن (٢٠١٩- ٢٠٢١)

شـهد العـراق العديد من الموجـات الاحتجاجية، بدءا مـن مظاهرات البصرة فـي ايلول ٢٠١٨، التـي خرجت مطالبة بتحسـين الخدمـات العامة واعتراضـا على إهمال الحكومـة المركزية لهذه المدينـة، وتلتها مظاهرات تشـرين ٢٠١٩، التي مثلت موجة احتجاجية واسعة النطاق في العاصمة بغداد وعدد من محافظات الجنوب ومنطقة الفرات الأوسـط، خلال هذه الاحتجاجات. سقط عشرات الشـهداء وبعـض الإحصاءات تشـير إلـى أنهم بالمئات، بالإضافة إلى آلاف الجرحى، تعرضت هـذه المظاهرات لقمع غير مسـبوق، وقد أثارت هذه الأحداث أسـئلة عديدة حول مسـتقبل النظام السياسي في العراق الذي نشأ بعد الغزو الأمريكي للبلاد عام ٢٠٠٣وظهرت تساؤلات حول فعالية الحكومة المركزية في إدارة شؤون البلاد وتحقيق الأمن والاستقرار النظام السياسي فيه[٢]. بالإضافة الى ذلـك هنالك جملة من الظروف التي أدت الى تغيير النظام الانتخابي سوف نوضحها كما يأتي:

مظاهرات تشرين ٢٠١٩ :

انطلقـت موجـة من التظاهـرات التـي اجتاحت

مجلّة نصف سنوية محكّمة تصدر عن قسم الدراسات السياسية والاستراتيجية في بيت الحكمة - بغداد
رقم إيداع مجلة دراسات سياسية وأستراتيجية في دار الكتب والوثائق ٦٧٨ لسنة ٢٠٠٩
رقم الإيداع الدولي ISSN 2223-9464
Info@baytalhikma.iq

محافظات عدة في مختلف أنحاء العراق في أواخر شهر ايلول عام ٢٠١٩، واتسمت هذه الاحتجاجات بكونها واسعة النطاق وغير مسبوقة في تاريخ البلاد، بدأت هذه التظاهرات على يد مجموعة كبيرة من الشباب العراقيين، الذين كانوا في طليعة المتظاهرين وأعربوا عن استيائهم العميق من الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المتردية التي يعيشونها[٣]، و نتيجة ضيق الآفاق المتاحة لهم، سواء على الصعيد الاقتصادي حيث تزايدت معدلات البطالة والفقر، أو على الصعيد الاجتماعي حيث تفاقمت مشكلات الفساد وتدني مستوى الخدمات العامة، أو على الصعيد السياسي حيث هيمنت النخب السياسية على السلطة وأغلقت الباب أمام المشاركة الحقيقية في صنع القرار، هذه العوامل مجتمعة دفعت الشباب إلى الشوارع للتعبير عن غضبهم والمطالبة بالتغيير والإصلاح، كانت الاحتجاجات في البداية سلمية، حيث نادى الشباب بإصلاحات شاملة وتحقيق العدالة الاجتماعية، لكن مع مرور الوقت وازدياد حدة القمع، تصاعدت حدة التظاهرات وانتشرت بشكل أكبر، مما جعلها حركة احتجاجية واسعة النطاق ومؤثرة في المشهد السياسي والاجتماعي في العراق[٤].

تجدر الاشارة الى ان الاحتجاجات في العراق قد أحدثت صدمة كبيرة في الأوساط الحكومية، تجلت بوضوح في ذهول السلطة الحاكمة، إذ أدركت الحكومة أن الغضب الشعبي قد ينفجر في أي لحظة، حتى وإن تأخر ذلك بعض الوقت. إذ تراكمت الوعود غير المنفذة وتزايدت السياسات الملتوية، مما أدى إلى تآكل الثقة بين الجماهير والحكومة، وبات من المستحيل إقناع الناس بمصداقية الحكومة. والجدير بالملاحظة ان من أبرز نتائج هذه الاحتجاجات كان إصدار قانون انتخابي جديد، اتجه نحو تبني نظام الانتخابات الفردية والدوائر المتعددة، بعد أن كانت جميع الانتخابات السابقة تعتمد على نظام القائمة، هذا النظام القديم كان يتركز في أيدي الكيانات السياسية الكبيرة التي استولت على السلطة طوال المراحل الانتخابية السابقة[٥].

كما أدت الاحتجاجات إلى اتخاذ قرار حكومي بتسريع إجراء الانتخابات التي كانت مقررة في عام ٢٠٢٢، ليتم تقديمها إلى عام ٢٠٢٠، وقد طالبت الجماهير بضرورة إجراء انتخابات مبكرة وفقًا للقانون الانتخابي الجديد، انتخابات يُتوقع أن تُفرز حكومة تعبر بصدق عن آلام وآمال وطموحات الشعب، وتكون قادرة على إدارة البلاد بشكل سليم. وعلاوة على ذلك، ساهمت الاحتجاجات في بلورة وعي مجتمعي جديد، ناقم على جميع الشخصيات والكيانات السياسية التي أخفقت في إدارة الدولة على مدار المراحل السابقة، هذا الوعي المجتمعي المتنامي يعبر عن رغبة ملحة في التغيير وتحقيق العدالة والتنمية، والابتعاد عن الفساد والمحسوبية التي كانت سائدة[٦].

استقالة رئيس الوزراء عادل عبد المهدي :

ان استقالة رئيس مجلس الوزراء عادل عبد المهدي في ٢٩ تشرين الثاني ٢٠١٩ جاءت كنتيجة مباشرة للأحداث الدامية التي وقعت في محافظة ذي قار، وتحديداً في مدينة الناصرية، يوم الخميس ٢٨ تشرين الثاني ٢٠١٩، ففي

Semi-annual Quarterly journal issued byPolitical and Strategic Studies In Bayt Al-Hikma Baghdad
No.of deposit at Political and Strategic Studies(678)2009
ISSN.2223-9464
Info@baytalhikma.iq

هذا اليوم، باشـرت القـوات الأمنية بإطلاق النار بهـدف تفريـق التظاهرات، مما أدى إلى سـقوط العديد من الشـهداء والجرحى[٧]، عقب ذلك، قام المتظاهرون الغاضبون بتشييع جثامين الشهداء، وفي ظل هـذه الأحـداث المتفاقمة، قـرر رئيس الـوزراء إقالـة القائد العسـكري الفريـق جميل الشـمري بعد سـاعات قليلة من تعيينه مسـؤولاً عسكرياً على الناصرية، وقد اتهمت منظمة العفو الدولية القوات العراقية باسـتخدام العنف المفرط على مدى شـهرين، ودعـت المجتمع الدولي إلى التدخـل لوقف سـفك الدمـاء، وفي أعقـاب هذه التطـورات، قبل مجلس النواب العراقي اسـتقالة رئيس الوزراء فـي ٢ كانون الاول ٢٠١٩، هذا الأمـر أثار صراعـاً جديداً بين الكتـل البرلمانية لاختيـار بديل عنـه، حيث برزت مشـكلة تحديد الكتلـة النيابيـة الأكثر عـدداً في مجلـس النواب العراقي، بالإضافة إلى ذلك، ظل ضغط الجماهير المعتصمة والمنتفضة ضد السياسـات الحكومية، ومطالبـة المرجعيـة الدينيـة، عوامـل رئيسـية تؤثر في المشـهد السياسـي وتزيد مـن تعقيده[٨].

تعيين رئيس وزراء :

بعد تصاعـد المطالب الشـعبية واسـتقالة رئيس الوزراء عادل عبد المهدي، حدد الرئيس العراقي برهـم صالح مهلـةً للكتل السياسـية للتوافق على مرشح لرئاسـة الحكومة بدعم الشارع المنتفض. بعد مشاورات مكثفة، كلف الرئيس العراقي محمد توفيق علاوي، وزير الاتصالات الأسبق، بتشكيل الحكومة في شـباط ٢٠٢٠. جاء هذا التكليف بعد جدل واسع واستقطاب الآراء في ظل احتجاجات شعبية. لكن اختيار علاوي أثار صراعًا بين الكتل البرلمانية، مما أدى إلى اعتذاره عن التكليف بعد شـهر نتيجة الخلافات السياسـية، مما أطال أزمة تشـكيل الحكومة وصعّد الاحتجاجات الشعبية[٩].

بعد مضي المهلة الدسـتورية البالغة خمسة عشر يوماً لترشيح بديل لرئيس الوزراء المكلف محمد توفيق علاوي، وبعد فشـله في نيل ثقة البرلمان، استجابة لذلك، رشـح رئيس الجمهورية العراقية برهـم صالـح، بتاريـخ ١٧ اذار ٢٠٢٠، عضو مجلـس النـواب عدنـان الزرفي لتولـي منصب رئيـس الحكومة المكلف، وقد جاء الترشـيح بعد فشل الكتل السياسية في التوصل إلى توافق، واجه الزرفـي ردود فعـل متباينة داخـل البرلمان[١٠]، حيـث دعمـت قائمـة «النصـر» بقيـادة رئيس الـوزراء الأسـبق حيدر العبادي ترشـيحه، بينما انتقـد تحالف «الفتـح» بزعامة هـادي العامري هـذا التكليف بشـدة، محملاً رئيـس الجمهورية المسـؤولية وواصفـاً الخطـوة بالاسـتفزازية، ايضـا لـم يتمكـن الزرفي من كسـب دعـم كافٍ مـن القوى النيابيـة، مما اضطـره للاعتذار عن تشـكيل الحكومـة، فـي مؤتمر صحفـي، أرجع الزرفي فشله إلى أسباب داخلية وخارجية، مؤكداً استمراره في خدمة الشعب من موقعه النيابي[١١].

بعـد تجاذبـات هـي الأكثـر تعقيـدا في تشـكيل الحكومـات منـذ عـام ٢٠٠٣، نالـت حكومـة مصطفـى الكاظمـي الثقة فـي ٦ ايـار ٢٠٢٠، ليصبـح أول رئيس وزراء مـن خارج المنظومة السياسـية التقليديـة التي سـيطرت على المشـهد السياسـي لمـدة سـبعة عشـر عامًا، وقـد تمكن الكاظمي من تجاوز عقبة التكليف التي فشـل فيها مرشحان سـابقان، محمد توفيق علاوي وعدنان

مجلّة نصف سنوية محكّمة تصدر عن قسم الدراسات السياسية والاستراتيجية في بيت الحكمة - بغداد
رقم إيداع مجلة دراسات سياسية وأستراتيجية في دار الكتب والوثائق ٦٧٨ لسنة ٢٠٠٩
رقم الإيداع الدولي ISSN 2223-9464
Info@baytalhikma.iq

الزرفي، مما أنهى محاولات التسويف ووقف أمام محاولات كسر إرادة المتظاهرين، والجدير بالملاحظة ان مفاوضات تشكيل حكومة الكاظمي كشفت هشاشة التحالفات السياسية، إذ حاول بعض السياسيين الانقلاب على الإجماع الذي تم تكليفه بموجبه، لكن فشلهم في عرقلة تمرير الحكومة أظهر ضعف تلك التحالفات. كانت بعض الكتل السياسية على وشك التفكك، مما أبرز الانقسام الكبير داخل الصفوف السياسية، جاءت حكومة الكاظمي كمحاولة للاستجابة لمطالب الشارع العراقي وإنقاذ النظام من الانهيار[١٢].

ثانيا: الدورة الانتخابية موعدها واطارها القانوني ونظامها الانتخابي

شهدت الساحة السياسية في العراق تظاهرات واحتجاجات واسعة النطاق، حيث طالبت الجماهير الغاضبة بتغيير الواقع المتردي إداريا وسياسيا، وفي استجابة لهذه المطالب الشعبية، شرعت الحكومة العراقية في تنفيذ سلسلة من الإصلاحات، معتقدة أنها قادرة بذلك على إقناع الجماهير بحلولها المطروحة، إذ كانت الانتخابات محورا أساسيا في العملية الديمقراطية، وحاضرة في أذهان الجماهير المحتجة، ومع ارتفاع وتيرة التظاهرات وزيادة شدتها، بدأت الحكومة في كتابة قانون انتخابي جديد، خلال هذه المرحلة، سقط عدد من الشهداء، كانوا يطالبون بقانون انتخابات عادل يضمن حقوق الجميع ويسهم في تشكيل حكومة صالحة تلبي تطلعات المواطنين وتعمل على حل مشكلاتهم المستمرة[١٣] . كما سنوضح موعد اجراء العملية الانتخابية والإطار القانون المنظم لها والنظام الانتخابي.

تحديد موعد اجراء العملية الانتخابية :

بعد تكليف الكاظمي رئاسة الوزراء في أيار ٢٠٢٠، ووضع إجراء انتخابات مبكرة كواحدة من أهم أولويات حكومته استجابةً للمطالب الشعبية، أكد الكاظمي هذا الهدف في كلمته أمام البرلمان عند نيل حكومته الثقة، وفي أواخر تموز ٢٠٢٠، دعا الكاظمي رسمياً إلى إجراء انتخابات مبكرة في عام ٢٠٢١، عد الكاظمي حكومته حكومة انتقالية، مع التركيز الأساسي على التحضير للانتخابات المبكرة، بدلاً من اعتبارها امتداداً لولاية حكومة عبد المهدي، تحديد الكاظمي لمهمة حكومته بهذه الطريقة يعكس تعاطفه مع الانتفاضة، حيث كان واضحاً في سعيه لتضمين مطالب انتفاضة تشرين في خطابه، وبناء على ذلك قد حدد يومي ٨، ١٠ تشرين الاول ٢٠٢٠ موعدا لأجراء عملية التصويت الخاص والعام، وعليه قد اجريت العملية الانتخابية قبل عام واحد على نهاية الدورة البرلمانية الرابعة[١٤].

وتجدر الإشارة إلى ان الواقع العملي يُظهر أن رئيس الجمهورية كان يتولى، في جميع الانتخابات النيابية السابقة، إصدار المرسوم الجمهوري للدعوة إلى إجراء الانتخابات الاعتيادية، وذلك وفقاً لما تنص عليه المادة (٦٤) من الدستور. فهذه المادة تمنح رئيس الجمهورية صلاحية إصدار المرسوم الجمهوري للدعوة إلى الانتخابات خلال مدة أقصاها (٦٠) يوماً من تاريخ حل مجلس النواب. ومع ذلك، في الدورة الانتخابية الخامسة (انتخابات ٢٠٢١)، لوحظ تجاوز لهذه القاعدة، حيث قام رئيس مجلس الوزراء بإعلان موعد الانتخابات

Semi-annual Quarterly journal issued byPolitical and Strategic Studies In Bayt Al-Hikma Baghdad
No.of deposit at Political and Strategic Studies(678)2009
ISSN.2223-9464
Info@baytalhikma.iq

بنفسه، على الرغم من غياب أي سند دستوري أو قانوني يجيز له القيام بذلك. يُعدّ هذا الإجراء خروجاً واضحاً عن الصلاحيات الدستورية المحددة، إذ إن الدعوة إلى الانتخابات تُعدّ من الصلاحيات الحصرية لرئيس الجمهورية[١٥].

الإطار القانوني المنظم للانتخابات المبكرة في العراق :

يُعد قانون الانتخابات الإطار القانوني الذي ينظم جميع أنواع الانتخابات على كافة المستويات: الرئاسية، النيابية، والمحلية، ويغطي هذا القانون كل مراحل العملية الانتخابية، من تسجيل الناخبين والترشح إلى التصويت وإعلان النتائج، تكمن أهميته في تنظيم تداول السلطة وتحقيق استقرار البلاد، كما يوفر الضمانة القانونية للمشاركة الشعبية الفعالة، يضمن القانون، عند صياغته بنزاهة وعدالة، تمثيل جميع الناخبين بشكل صحيح، مما يعزز الثقة بين المواطنين ومؤسسات الدولة، ويقوي الديمقراطية ويحقق التوازن السياسي والاجتماعي، وبناءً على ذلك، أُجريت الانتخابات ٢٠٢١ في العراق استناداً إلى القانون رقم (٩) لسنة ٢٠٢٠[١٦].

وتجدر الاشارة الى أن القانون الانتخابي رقم (٩) لم يغير شروط الناخب، لكنه أدخل تعديلات على شروط الترشح، من أبرز هذه التعديلات خفض السن القانوني للترشح من ٣٠ إلى ٢٨ سنة، واشتراط أن يكون المرشح من أبناء المحافظة أو مقيماً فيها، كما يجب على المرشح تقديم قائمة تضم (٥٠٠) ناخب داعم غير مكرر، وفق المادة (٨) من القانون، تنص الفقرات على: «أولاً- أن يكون عراقياً كامل الأهلية وأتم (٢٨) سنة من عمره في يوم الاقتراع؛ خامساً- أن يكون من أبناء المحافظة أو مقيماً فيها؛ سادساً- تقديم قائمة بأسماء (٥٠٠) ناخب غير مكرر داعم لترشيحه من الدائرة الانتخابية»[١٧]

من أبرز التغييرات في قانون الانتخابات الجديد تقسيم المحافظات إلى دوائر انتخابية متعددة، استنادًا إلى عدد مقاعد كوتا النساء، وعلى سبيل المثال، إذا كانت كوتا النساء في محافظة معينة تتضمن ثلاثة مقاعد، فسيتم تقسيم المحافظة إلى ثلاث دوائر انتخابية، وهو مبدأ ينطبق على جميع المحافظات، بالإضافة إلى ذلك، ينص القانون على أن يكون الترشح فرديًا داخل هذه الدوائر لتعزيز التنافس الشخصي، كما جاء في الفقرة الثانية من المادة (١٥)، والجدير بالملاحظة ان النظام الانتخابي الجديد قد اتاح لكل ناخب التصويت لصالح مرشح فردي فقط، ويمنع التصويت بالإنابة، مما يعني أن كل ناخب يجب أن يدلي بصوته بنفسه، نصت الفقرة الثانية من المادة الرابعة على أن «يمارس كل ناخب حقه في التصويت بصورة حرة ومباشرة وسرية وفردية ولا يجوز التصويت بالإنابة»، هذه التغييرات تهدف إلى تحقيق تمثيل أكثر عدالة وشمولية[١٨].

الجدير بالذكر ان آلية توزيع المقاعد على المرشحين الفائزين قد اختلف عن الدورات الانتخابية الخمس السابقة إذ اختلف النظام الانتخابي عن سابقاته، وتكون الآلية توزيع المقاعد المرشحين عن طريق إعادة ترتيب المرشحين تباعا لعدد الأصوات التي حصل عليها كل مرشح، وبناء على ذلك يحرز المرشحون

مجلّة نصف سنوية محكّمة تصدر عن قسم الدراسات السياسية والاستراتيجية في بيت الحكمة - بغداد
رقم إيداع مجلة دراسات سياسية وأستراتيجية في دار الكتب والوثائق ٦٧٨ لسنة ٢٠٠٩
رقم الإيداع الدولي ISSN 2223-9464
Info@baytalhikma.iq

الحاصلـون علـى اعلى الأصوات علـى المقاعد وفقا لعدد المقاعد لكل دائرة انتخابية، وعلى سبيل المثـال لو افتراضنا ان دائرة انتخابية قد خصص لها ٣ مقاعد نيابية فان المرشـحين الثلاثة الأوائل الحائزين علـى اعلى الأصـوات يحصلون على المقاعد، كما ورد فـي نص الفقرة ثالثا من المادة (١٥) من القانون» يعاد ترتيب تسلسل المرشحين في الدائـرة الانتخابية وفقا لعـدد الاصوات التي حصـل عليها كل منهم وبعد فائزا من حصل على اعلـى الاصوات علـى وفق نظـام الفائز الأول، وهكذا بالنسبة للمرشـحين المتبقين»[١٩]. وتجدر الإشارة الى ان في حالة تساوي مرشحين في عدد الأصـوات وهنالك مقعد واحـد تجري قرعة بين المرشـحين، اما إذ شـغر احد المقاعد لأي سبب كان ففي هذه الحالة يحصل المرشح الحائز على اعلى الاصوات فـي الدائرة ذاته على المقعد كما جاء في الفقرتين رابعا وخامسـا من المادة (١٥) إذ تنصان على» رابعا- في حالة تساوي اصوات المرشـحين لنيل المقعـد الأخير يتـم اللجوء الى القرعة بحضور المرشحين؛ خامسا- اذا شغر اي مقعد في مجلس النواب يحل محله المرشح الحائز على اعلـى الاصوات في الدائرة الانتخابية»[٢٠].

النظـام الانتخابي في انتخابـات الدورة البرلمانية الخامسة في العراق :

تتمثـل المهمـة الأساسـية للنظـم الانتخابيـة في ترجمة أصوات الناخبين إلى مقاعد نيابية، ويؤثر نـوع النظـام الانتخابـي والمعـادلات الحسـابية المسـتخدمة فـي احتسـاب الأصـوات وتوزيـع المقاعد بشـكل كبيـر علـى العمليـة الانتخابية، إن اختيـار النظـام الانتخابـي ليس مجـرد قرار تقني، بل له تأثيرات عميقة تشـمل تحديد الدوائر الانتخابيـة، والجوانـب الإدارية والفنيـة للعملية الانتخابية، كما يؤثر النظام الانتخابي على شـكل النظام السياسي وديناميات الحياة السياسية، لهذا، يعـد اختيار النظـام الانتخابي من أهـم القرارات التي يمكـن أن تتخذها أي دولة، نظـراً لتداعياته الكبيـرة علـى مسـتقبل الحياة السياسـية، بما في ذلك تمثيـل الفئات المختلفة في المجتمع، وتحقيق العدالة في التوزيع، واسـتقرار النظام السياسـي وفعاليتـه فـي تلبيـة احتياجـات المواطنيـن[٢١].

فـي انتخابات عام ٢٠٢١، شـهد العـراق تحولًا جذريًا فـي نظامـه الانتخابي، تم اسـتبدال نظام التمثيل النسـبي بنظام الترشيح الفردي، وتحويل المحافظات إلى دوائر انتخابية متوسـطة الحجم، في هذا السـياق، تم تقسـيم المحافظات إلى دوائر انتخابيـة بحيث أصبح عدد الدوائر مسـاوياً لعدد المقاعد المخصصة للنسـاء في المحافظة، وجاء هذا التغيير اسـتجابةً للمطالب الشعبية التي كانت تعـارض نظام التمثيل النسـبي وتطالـب بتغييره بسـبب النتائج السلبية الناتجة عن سوء تطبيقه، و على العكس من ذلك يرى البعض أن نظام التمثيل النسـبي يعد من بيـن أفضل الأنظمـة الانتخابية المطبقـة فـي العديد مـن دول العالم، بشـرط أن يتم تطبيقه بشـكل صحيح وفـي بيئة ملائمة [٢٢].

والجديـر بالملاحظـة ان قانـون (رقـم ٩ لسـنة ٢٠٢٠)، قـد اظهـر التحـول الحقيقي مـن نظام انتخابـي نسـبي إلـى نظـام انتخابـي أكثـري، حيث اعتمد أسـلوب الترشـيح الفـردي والدوائر الانتخابيـة المتوسـطة، مـع فوز المرشـح الذي يحصـل علـى أكثـر الأصـوات حتـى وإن كان

Semi-annual Quarterly journal issued byPolitical and Strategic Studies In Bayt Al-Hikma Baghdad
No.of deposit at Political and Strategic Studies(678)2009
ISSN.2223-9464
Info@baytalhikma.iq

الفارق بسيطً، ومن الناحية النظرية، يشبه هذا النظام نظام الفائز الأول (نظم التعددية الأغلبية) حيث تتشابه آلية اعتماد المرشحين وطريقة احتساب الأصوات إلى حد كبير. إلا أن الفرق يكمن في ترسيم الدوائر الانتخابية، ففي نظام الفائز الأول تُعتمد الدوائر الانتخابية الصغيرة ذات العضوية المنفردة، بينما في نظام الصوت الواحد غير المتحول تُعتمد الدوائر الانتخابية المتوسطة ذات العضوية المتعددة[٢٣]، هذا التشابه الكبير دفع المشرع إلى الخلط بين النظامين، حيث أشار في الفصل الخاص بالنظام الانتخابي الفقرة ثالثا من المادة ١٥ الى «يُعتبر فائزًا من حصل على أعلى الأصوات وفق نظام الفائز الأول»[٢٤]، ويتضح لنا اعتماد المشرع العراقي على ما طرح في الوسائل الإعلامية في تسمية النظام الانتخابي، وهذا يدل على عدم معرفته على انواع الأنظمة الانتخابية، وذلك بسبب ان هنالك فارق كبير بين النظامين، ففي نظام الفائز الأول تمثل الدائرة الانتخابية بنائب واحد، بينما في نظام الصوت الواحد غير المتحول تمثل بأكثر من نائب، وهذا يعتمد على الكثافة السكانية للدائرة الانتخابية، كما يصوت الناخب لمرشح واحد فقط في كلا النظامين، إلا أن الاختلاف يكمن في عدد الممثلين للدوائر الانتخابية، مما يؤثر بطبيعة الحال على أوزان الدوائر الانتخابية[٢٥].

الجدير بالذكر أن نظام الصوت الواحد غير المتحول يتناسب بشكل جيد مع الدول التي لا تزال أحزابها السياسية في مراحل التكوين والنشوء، وهو ملائم لأوضاع العراق حيث معظم الكيانات السياسية تتسم بتكوين ديني أو عائلي أو شخصي، وتخضع بشكل أو بآخر لمرجع ديني أو القائد الأول في العائلة أو المؤسس، فعند فوز المرشحين في دوائرهم الانتخابية بفضل إمكانياتهم الذاتية وقربهم من الناخبين، يتحررون إلى حد ما من سطوة القيادات التقليدية، كما ان هذا الأمر يساهم في خلق قيادات تتمتع بالكفاءة والجدارة على المدى البعيد، كما يتطلب وجود إطار تنظيمي حزبي متماسك ومنتشر على مستوى الدولة يستوعب تطلعات هؤلاء القادة، هذا بدوره يعزز استمرارية التجربة الديمقراطية في العراق بشكل كبير[٢٦].

وتجدر الإشارة الى ان هذا النظام شأنه شأن باقي الانظمة الانتخابية فيه مزايا وعيوب وان أهم مزايا هذا النظام تشمل تمكين الأحزاب الصغيرة والأقليات والمستقلين من الحصول على تمثيل في المجالس النيابية؛ كما انه يحفز الأحزاب السياسية على تحسين تنظيمها الداخلي وتوجيه ناخبيها لتوزيع أصواتهم بشكل يضمن لها الفوز بأكبر عدد من المقاعد؛ بالإضافة إلى ذلك، يسهل هذا النظام مشاركة المرشحين المستقلين في الانتخابات دون معوقات؛ كما انه يعد نظاماً بسيطاً وسهل التطبيق[٢٧]؛ أما عيوب هذا النظام، فقد لا يسهم في فوز الأحزاب الصغيرة، خاصة عندما تتبعثر أصواتها بين مرشحيها، مما قد يؤدي إلى تضخيم مقاعد الأحزاب الكبيرة، وإضافة الى ذلك يمكن أن يتسبب في حدوث انقسامات داخلية ضمن الحزب الواحد، وهدر عدد كبير من الأصوات الضائعة، مما ينتج عنه حالة من اللاتناسبية، كما ان هذا النظام يتطلب استراتيجيات معقدة لتسمية المرشحين وإدارة أصوات ناخبيهم، وبالتالي لا

مجلّة نصف سنوية محكّمة تصدر عن قسم الدراسات السياسية والاستراتيجية في بيت الحكمة - بغداد
رقم إيداع مجلة دراسات سياسية وأستراتيجية في دار الكتب والوثائق ٦٧٨ لسنة ٢٠٠٩
رقم الإيداع الدولي ISSN 2223-9464
Info@baytalhikma.iq

يشجع الأحزاب على توسيع قواعد مؤيديها لأنه لا يمنح الناخب سوى صوت واحد فقط[٢٨].

وبناء على ذلك، من المهم الاعتراف بعدم وجود نظام انتخابي يخلو من العيوب، لتقييم فعالية أي نظام انتخابي، يجب النظر في عدة معايير، منها مدى تمثيله للناخبين، تأثيره على استقرار الحكومة، تكوين البرلمان الناتج عنه، ومدى دعمه للأحزاب السياسية وقوة المعارضة، لا يوجد نظام انتخابي يحقق جميع هذه الشروط بشكل كامل، بل النظام الأمثل هو الذي تظهر مزاياه بشكل أكبر وتكون مساوئه أقل، نظريًا، قد تبدو المزايا متوازنة مع المساوئ، لكن التجربة العملية في الانتخابات التشريعية المبكرة لعام ٢٠٢١ كشفت عن تفوق العيوب على المزايا، حتى الفوائد المحتملة للنظام كانت مشروطة، فالأحزاب الصغيرة لم تستفد من نظام الصوت الواحد غير المتحول بسبب نقص الخبرة والتعبئة التنظيمية، سواء للمرشحين أو للأحزاب، كما أن تقديم عدد كبير من المرشحين أدى إلى تشتيت الأصوات، مما أتاح للأحزاب الكبيرة فرصة كسب المزيد من المقاعد[٢٩].

المطلب الثاني

معايير تقسيم الدوائر الانتخابية في الدورة البرلمانية الخامسة

تفرض العملية الانتخابية ضرورة تقسيم البلاد إلى دوائر انتخابية، ويختلف حجم هذه الدوائر بناءً على النظام الانتخابي المعتمد، ففي حالة اعتماد نظام الانتخاب الفردي، تُقسَّم البلاد إلى مناطق انتخابية صغيرة، حيث يمنح الناخب صوته لمرشح واحد فقط يمثل تلك الدائرة الانتخابية، أما في حالة اعتماد نظام الانتخاب بالقائمة، فإن الدوائر الانتخابية تكون أكبر حجماً، حيث يصوّت الناخب لعدة مرشحين يمثلون الدائرة الانتخابية، إضافة الى ذلك يهدف تقسيم الدولة إلى دوائر انتخابية إلى تحديد الحدود الجغرافية أو الإدارية داخل إقليم الدولة الذي يشمل هذه الدوائر، كما يتضمن هذا التقسيم تحديد عدد الأعضاء أو المقاعد المخصصة لكل دائرة في المجلس النيابي، وهنالك معايير عدة يجب اتابعها في عملية تقسيم الدوار الانتخابية.

أولا: الدوائر الانتخابية في انتخابات ٢٠٢١ في العراق

اعتمد العراق ثلاثة أنواع من الدوائر الانتخابية منذ أول انتخابات بعد الانتقال إلى الديمقراطية في ٢٠٠٥، في البداية، عدت البلاد دائرة انتخابية واحدة، خلال انتخابات الجمعية الوطنية الانتقالية في ٣٠ كانون الثاني ٢٠٠٥، هذا النظام واجه انتقادات لأنه ضخم تمثيل بعض المحافظات على حساب أخرى، وعلى سبيل المثال حرمان محافظة المثنى من التمثيل، ونتيجة الانتقادات، تم تعديل النظام ليصبح كل محافظة دائرة انتخابية واحدة، مقسمة إلى ١٨ دائرة، وطُبِّق هذا النظام منذُ انتخابات الدورة البرلمانية الاولى في كانون الاول ٢٠٠٥ حتى. انتخابات الدورة الرابعة ايار٢٠١٨، ومع ذلك، واجه هذا النظام انتقادات بأنه يعزز فوز القوى التقليدية ويعيق

Semi-annual Quarterly journal issued byPolitical and Strategic Studies In Bayt Al-Hikma Baghdad
No.of deposit at Political and Strategic Studies(678)2009
ISSN.2223-9464
Info@baytalhikma.iq

فـرص القـوى الجديـدة والمسـتقلين، ونتيجة الضغوط والاحتجاجات الشعبية في مظاهرات تشـرين التي كانـت احد مطالبهـا تغيير النظام الانتخابي الى نظام يعتمد الدوائر متعددة فردية التمثيـل، وبعبـارة اخرى تقسـيم العـراق إلى ٣٢٩ دائـرة بعدد اعضاء مجلس النواب، ولكن ما تم التصويت عليه في القانون هو تقسيم البلاد إلـى ٨٣ دائرة انتخابيـة [٣٠].إذ لم يكن الانتقال من نظام الدائرة الواحدة على مستوى المحافظة إلى نظام الدوائر الانتخابية المتعددة أمراً سهلاً، لاسيما في ظل وجود ظروف معقدة ومشكلات متراكمة، بعـض هذه المشـكلات كان مرتبطاً بالانتخابات بشكل مباشـر، بينما كانت بعضها الآخر تتعلق بالأوضاع السياسـية والاجتماعية التي شـهدتها البـلاد خلال عقدين مـن التحول الديمقراطـي. وقـد انقسـمت الآراء حـول هذا الانتقال؛ فبينما كان هناك من يؤيد تحول العراق إلـى نظام الدوائر الانتخابية المتعددة لاعتقادهم بأن هـذا التعدد يمكن أن يضمـن حق الاقتراع المتسـاوي لجميع الناخبين، حيث تصل الدوائر الانتخابية إلى مناطقهم الصغيرة مما يشـجعهم علـى التصويت واختيار ممثليـن حقيقيين لهم، كان هنـاك من يعـارض هذا الانتقـال، إذ كان المعارضون لنظام الدوائـر الانتخابية المتعددة رأوا فيـه قدراً كبيراً مـن المجازفة، نظراً لأنه نظـام غيـر مجرب سـابقاً فـي العـراق، كما أعربوا عن قلقهم من أن يؤدي تعدد الدوائر إلى تعزيز نفوذ الزعامات المحلية، وخاصة القبلية منهـا، مما قد يسـهم فـي تكريس الانقسـامات المحليـة بدلاً من توحيـد الصـف الوطني[٣١].

فـي ظل هـذا الجـدل، وبعد بضعة أشـهر من احتجاجات تشـرين الأول ٢٠١٩، وجد العراق نفسـه متجهـاً نحـو نظـام الدوائـر الانتخابية المتعـددة، تـم تثبيـت هـذا النظـام فـي قانون الانتخابـات الجديد، الذي جـاء بصيغة مختلفة عمـا طالـب بـه المتظاهـرون، لم تتسـق هذه الصيغـة تمامـاً مـع مصالح أحزاب السـلطة، ولـم تكن مرضية للمختصيـن والمراقبين، مما أدى إلـى إنتـاج آليـة انتخابية جديـدة صيغت بشـكل توافقـي وعلى عجالـة لتلائـم المرحلة التـي وُلدت فيها، لكنها لم تنـل رضى الجميع، خاصـة المهتميـن بالشـأن الانتخابـي[٣٢].

وفـي نهايـة عـام ٢٠١٩، أثيـر جـدل كبيـر حـول قانـون الانتخابـات الجديـد، مما حظي باهتمـام سياسـي وشـعبي واسـع وقـد تـم عـرض عـدد مـن المقترحـات، أبرزهـا:

مقتـرح رئاسـة الجمهورية: يقضـي بأن تكون هناك دائرة انتخابية لكل قضاء مع نظام انتخاب فردي يعتمد على الصوت الواحد غير المتحول.

مقترح ساحات الاحتجاج: دعا إلى أن تكون هناك دائرة انتخابية لكل عضو في البرلمان، مع نظام انتخاب فردي يعتمد على نظام الفائز الأول[٣٣].

مقترحـات اللجنـة القانونيـة: كانـت متعـددة ومتنوعـة، ولم يتم التوصل إلـى توافق حولها.

مقتـرح الحكومـة السـابقة برئاسـة عـادل عبـد المهـدي: دعـا إلـى أن تكـون هنـاك دائـرة انتخابيـة لـكل محافظـة، مـع البقـاء علـى نظـام الدوائر الانتخابية السـابق نفسـه.

مجلّة نصف سنوية محكّمة تصدر عن قسم الدراسات السياسية والاستراتيجية في بيت الحكمة - بغداد
رقم إيداع مجلة دراسات سياسية وأستراتيجية في دار الكتب والوثائق ٦٧٨ لسنة ٢٠٠٩
رقم الإيداع الدولي ISSN 2223-9464
Info@baytalhikma.iq

مشروع القانون الذي صوت عليه مجلس النواب في كانون الأول ٢٠١٩: نص على وجود دوائر انتخابية متعددة دون توضيح حدودها، مع اعتماد نظام الصوت الواحد غير المتحول(٣٤).

ونتيجة لذلك تم حسم الجدل بعد أن صوت مجلس النواب على قانون الانتخابات رقم (٩) لسنة ٢٠٢٠، هذا القانون قسم المحافظات إلى دوائر انتخابية متعددة، حيث تكون لكل دائرة انتخابية عدد من المقاعد يتراوح بين ٣ و٥ مقاعد، مع تخصيص عدد من المقاعد للنساء في كل محافظة، جرت انتخابات ٢٠٢١ بموجب هذا القانون، مما شكل تجربة جديدة في المشهد الانتخابي العراقي(٣٥).

من الجدير بالملاحظة أن إقرار جدول توزيع الدوائر الانتخابية الملحق بالقانون قد تأخر لأكثر من أحد عشر شهراً بعد أن قام مجلس النواب بتشريع القانون، يعود هذا التأخير إلى التنازع ومحاولة القوى السياسية توزيع المناطق على أساس مصالحها الحزبية والتلاعب المبكر بنتائج الانتخابات ،على سبيل المثال في محافظة الأنبار، تم تقسيم الدوائر الانتخابية بحيث تضم بعضها مناطق تبعد عن بعضها البعض أكثر من ٣٢٠ كيلومتراً، وذلك لضمان أصوات سكان العشيرة ذاتها لصالح مرشح أو حزب معين، كما ان هذا النوع من التقسيم تكرر في محافظة كركوك، التي قُسمت قومياً بين العرب والأكراد والتركمان، وفي محافظتي ديالى وبغداد، حيث يعتمد التقسيم على أسس قومية وطائفية، أسهم تقسيم الدوائر الانتخابية الذي أقره مجلس النواب في ترسيخ الحدود الطائفية التي نشأت من الاقتتال الطائفي المتعاقب منذ عام ٢٠٠٥، كان هذا الوضع واضحاً في المحافظات المختلطة مثل بغداد ونينوى وكركوك وديالى، حيث تم جمع أبناء عشائر مختلفة في دائرة انتخابية واحدة على الرغم من التباعد الجغرافي بينهم، وهذا الامر قد حدث في العديد من المحافظات حيث لم يتم تقسيمها بصورة نزيهة وعادلة(٣٦)، وكما موضح في الجدول (١).

الجدول (١) يوضح عدد الدوائر في كل محافظة

المحافظة	عدد المقاعد	عدد النساء المقاعد	عدد الدوائر	المحافظة	عدد المقاعد	عدد النساء المقاعد	عدد الدوائر
بغداد	٦٩	١٧	17	النجف الاشرف	12	3	3
نينوى	٣١	٨	8	صلاح الدين	12	3	3
البصرة	٢٥	٦	6	كركوك	12	3	3
سليمانية	١٨	5	5	واسط	11	3	3
ذي قار	19	5	5	القادسية	11	3	3
بابل	17	4	4	دهوك	11	3	3
أربيل	15	4	4	ميسان	10	3	3
الانبار	15	4	4	كربلاء المقدسة	11	3	3
ديالى	14	4	4	المثنى	7	2	2
المجموع	223	57	57	المجموع	97	26	26

Semi-annual Quarterly journal issued byPolitical and Strategic Studies In Bayt Al-Hikma Baghdad
No.of deposit at Political and Strategic Studies(678)2009
ISSN.2223-9464
Info@baytalhikma.iq

الجـدول مـن اعـدد الباحـث بالاعتمـاد على (جابـر دخيـل حمـزة، (نظام الصـوت الواحد غير المتحـول والدوائر المتعـددة ودورهم في المشهد السياسي الانتخابات البرلمانية العراقية ٢٠٢١ أنموذجـا)، مجلـة مركـز دراسـات الكوفـة، جامعة الكوفة، العـدد ٦٨، الجزء ١، ٢٠٢٣، ص ص٥٧٠-٥٧٢، حيـدر حسـن، أثـر الخطـاب الاعلامي فـي توجيه السـلوك الانتخابي في العراق بعـد عام ٢٠٠٥، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسـية، رسـالة ماجستير غيـر منشـورة، بغـداد، ٢٠٢٣، ص ٩١).

ثانيا: معايير تقسـيم الدوائـر الانتخابية في انتخابات ٢٠٢١ ونتائجها

تعد عملية تقسيم الدوائر الانتخابية من أبرز واهم اجـزاء العملية الانتخابية وذلـك لتأثير الدوائر الانتخابية المباشر على أعضاء المجلي النيابي، ولتقسـيم الدوائـر يجـب مراعاة عـدة معايير اثناء عملية التقسـيم، وذلـك للحفاظ على عدالة التصويت ونزاهة العمليـة الانتخابية بمجملها.

معايير تقسـيم الدوائر الانتخابيـة في انتخابات الدورة البرلمانية الخامسة :

هنالـك معايير عدة لتقسـيم الدوائـر الانتخابية منها:

المعيـار القانوني لتقسـيم الدوائر الانتخابية في انتخابات ٢٠٢١:

اظهـر قانون رقم (٩) لسـنة ٢٠٢٠ تغييرات جذرية علـى نظام توزيع الدوائر الانتخابية في العـراق، متبنيا نهجا مختلفا تمامًا عن الذي كان معمولا به في الدورات الانتخابية النيابية الأربع السـابقة، في انتخابات عـام ٢٠٠٥، كان نظام الدائرة الانتخابية الواحدة هو السائد، حيث كان العراق بأكمله يعد دائـرة انتخابية واحدة، وفي دورات انتخابيـة أخرى، تم تقسـيم العراق إلى (١٨) دائـرة انتخابية، بحيث كانت كل محافظة مـن محافظات العـراق تمثـل دائـرة انتخابية منفصلـة لكـن القانـون الجديـد لعـام ٢٠٢٠، أعاد توزيع الدوائر بشـكل مختلف تمامًا، فقسم العراق إلـى (٨٣) دائرة انتخابية، مسـتندًا في ذلك إلى عدد مقاعد «كوتا» النسـاء في مجلس النواب، يهدف هذا التقسـيم إلـى تعزيز تمثيل المـرأة فـي البرلمـان، حيـث يلتزم الدسـتور العراقي بمنح النساء (٢٥٪) من إجمالي مقاعد مجلـس النـواب، وبما أن المجلـس يتألف من (٣٢٩) مقعـدًا، فإن هذا يعني أن النسـاء يجب أن يحصلـن علـى ما لا يقل عـن (٨٣) مقعدًا، ومـن هنا جاء تقسـيم العراق إلـى (٨٣) دائرة انتخابية، بحيث يضمن هذا النظام الجديد تحقيق التمثيل النسـائي المنصوص عليه دستوريًا[٣٧]، كمـا ورد في نـص الفقرتيـن أولا وثانيا المادة (١٦) مـن القانون إذ نصتا علـى» اولا- كون نسـبة تمثيل النسـاء بما لا يقل عن (٢٥٪) من عـدد أعضاء مجلس النواب؛ ثانيا-تكون نسـبة تمثيـل النسـاء بما لا يقل عـن (٢٥٪) من عدد أعضـاء مجلس النواب فـي كل محافظة»[٣٨] .

معيار النظام الانتخابي ودوره في تقسيم الدوائر الانتخابية :

مجلّة نصف سنوية محكّمة تصدر عن قسم الدراسات السياسية والاستراتيجية في بيت الحكمة - بغداد
رقم إيداع مجلة دراسات سياسية وأستراتيجية في دار الكتب والوثائق ٦٧٨ لسنة ٢٠٠٩
رقم الإيداع الدولي ISSN 2223-9464
Info@baytalhikma.iq

يعد النظام الانتخابي من أبرز المعايير التي يجب مراعاتها عند القيام بتقسيم الدوائر الانتخابية، ونظرا الى التغيير الذي جاء في قانون رقم (٩) لسنة ٢٠٢٠ والذي استبدل نظام التمثيل النسبي والذي اعتمده العراق في اول عملية انتخابية بعد التحول الديمقراطي، إذ اقر القانون اتباع نظام الصوت الواحد غير المتحول، وهذا النوع من الأنظمة الانتخابية يعتمد على الدوائر التعددية في عملية الانتخاب[٣٩]، وهذا النوع مشابه لنظام الفائز الأول من ناحية آلية التصويت وشرط الترشيح فآلية التصويت تكون صوت واحد يدلي به الناخب لصالح المرشح الفرد، واما عن شرط الترشيح فيشترط النظام ان يكون المرشح فرداً، ويختلف النظامان من ناحية نوع الدوائر الانتخابية إذ يجب ان تكون الدوائر فردية في نظام الفائز الأول، واما نظام الصوت الواحد غير المتحول تكون الدوائر الانتخابية فيه تعددية وعليه تمثل الدائرة بأكثر من عضو، ويعد هذا النوع من الأنظمة الانتخابية من الأنظمة الهجينة، أذ يجمع النظام صفات العديد من الأنظمة الانتخابية[٤٠].

وتجدر الاشارة الى ان النظام الانتخابي الجديد في العراق يعتمد على الترشيح الفردي وآلية أنظمة الأغلبية لتحديد الفائزين ضمن الدائرة الانتخابية الواحدة، يتضمن هذا النظام تقسيم إقليم الدولة إلى دوائر انتخابية صغيرة الحجم، وتقسيم كل محافظة عراقية إلى عدد من الدوائر، كما ان هذا النظام الجديد تم تبنيه بموجب المادة (١٥) أولاً وثانياً من قانون انتخابات مجلس النواب العراقي، وقد جاء هذا التعديل كاستجابة مباشرة للمظاهرات الشعبية التي اندلعت للمطالبة بإصلاحات سياسية واقتصادية شاملة، وكانت من بين أبرز مطالب المتظاهرين تعديل الدستور العراقي وإصدار قانون انتخابات عادل يخفف من احتكار الأحزاب الكبيرة لمقاعد مجلس النواب، هدف هذا القانون الجديد إلى السماح بدخول أعضاء مستقلين وأحزاب صغيرة وحديثة النشأة إلى المجلس، هذه التغييرات تهدف إلى تعزيز التمثيل الديمقراطي وتوفير فرص متساوية لجميع الفئات السياسية، مما يساهم في تحقيق تنوع أكبر في المجلس النيابي ويعزز من شرعية النظام الديمقراطي في العراق[٤١].

معيار الكثافة السكانية ودوره في تقسيم الدوائر الانتخابية في انتخابات ٢٠٢١ :

تقسيم الدوائر الانتخابية إلى دوائر كبيرة وصغيرة يعد أمرًا جوهريا لتطبيق مبدأ تكافؤ الفرص بين المرشحين المتنافسين، إن جوهر هذا المبدأ في إطار الدائرة الانتخابية يتمثل في تمتع جميع المرشحين بفرص متساوية للفوز بالمقاعد المخصصة، ولتحقيق هذا الهدف، يجب أن يكون هناك تناسب بين نسبة ما يمثله كل مرشح من عدد السكان داخل حدود الدائرة الانتخابية وبين توزيع الدوائر الانتخابية الأخرى، وكما يتطلب ذلك توفير فرص متساوية للمرشحين للاتصال بقواعدهم الشعبية، وهذا يعني أن يتمكن كل مرشح من الوصول إلى الناخبين والتفاعل معهم بشكل متساوي، بغض النظر عن حجم الدائرة الانتخابية، بالإضافة

Semi-annual Quarterly journal issued byPolitical and Strategic Studies In Bayt Al-Hikma Baghdad
No.of deposit at Political and Strategic Studies(678)2009
ISSN.2223-9464
Info@baytalhikma.iq

إلى ذلك، يجب ضمان معاملة جميع المرشحين بالطريقة نفسها، دون تمييز أو تفضيل أي مرشح على آخر، هذه الإجراءات تعزز نزاهة العملية الانتخابية وتؤكد أن كل مرشح يحصل على فرصة عادلة للتنافس على المقاعد المتاحة، مما يزيد من الثقة في النظام الانتخابي ويضمن تمثيلًا عادلاً لجميع فئات المجتمع [٤٢].

استناداً إلى القانون رقم (٩) لسنة ٢٠٢٠، تم تقسيم البلاد إلى (٨٣) دائرة انتخابية، هذا التقسيم جاء مراعاةً لكوتا النساء في البرلمان، حيث يضمن القانون تمثيل المرأة بنسبة لا تقل عن ربع مقاعد مجلس النواب، والذي يبلغ عدد أعضائه (٣٢٩) نائباً، هذه النسبة تستند إلى الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥، الذي ينص على تحقيق تمثيل نسائي لا يقل عن الربع من عدد أعضاء مجلس النواب، يهدف هذا التشريع إلى تعزيز مشاركة المرأة في الحياة السياسية وضمان دورها الفعال في صنع القرارات الوطنية، وبالتالي تمثل كل دائرة انتخابية بعدد من النواب يتراوح بين (٢-٥) مقاعد، أحدها مخصص للنساء، لذلك، تكون الدوائر الانتخابية متعددة ومتوسطة الحجم، وليست صغيرة، لأن الدوائر الصغيرة تمثل بنائب واحد فقط [٤٣].

وتجدر الإشارة الى ان ترسيم الدوائر الانتخابية يحمل أهمية كبيرة لما له من تأثير عميق على استقرار النظام السياسي داخل الدولة، عادةً ما يتم ترسيم هذه الدوائر استنادًا إلى الحدود الإدارية أو الجغرافية للمقاطعات أو المدن، بالإضافة إلى الكثافة السكانية للمناطق الانتخابية، وفي العراق تجدر الاشارة الى أن قانون الانتخابات رقم ٩ لسنة ٢٠٢٠ رسم الدوائر الانتخابية معتمداً على كوتا النساء في البرلمان، مع مراعاة الكثافة السكانية بحيث يمثل كل نائب ١٠٠,٠٠٠ ناخب[٤٤].

من الجدير بالملاحظة أن الإحصاء السكاني للمناطق أو الدوائر الانتخابية لم يكن دقيقًا أذ لم يجرِ في العراق تعداد سكاني دقيق منذ عام ١٩٩٧، ونتيجة لذلك، تم الاعتماد على بيانات البطاقة التموينية كوسيلة لتحديد الكثافة السكانية في ظل غياب إحصاء سكاني دقيق، وهذا أدى إلى تقسيم غير علمي للدوائر الانتخابية، حيث لم يعتمد التقسيم على الأسس الإدارية أو الجغرافية للمدن، بل على كوتا النساء وإحصاء سكاني غير دقيق، ولعل السبب يكمن في صعوبة تحديد الحدود الإدارية للمدن والمناطق، خاصةً المناطق المتنازع عليها، بالإضافة إلى ذلك، فإن العدد الحالي من النواب (٣٢٩) لا يتناسب مع مبدأ نائب واحد لكل ١٠٠,٠٠٠ نسمة، ففي الواقع، ان عدد سكان العراق وفقا لإحصائيات وزارة التخطيط قد بلغ عدد السكان(٤٠,١٥٠,١٧٤نسمة)[٤٥]، وبالتالي تم تخصيص نائب واحد لكل (١٢٥,٤٠٠نسمة)،

مجلّة نصف سنوية محكّمة تصدر عن قسم الدراسات السياسية والاستراتيجية في بيت الحكمة - بغداد
رقم إيداع مجلة دراسات سياسية وأستراتيجية في دار الكتب والوثائق ٦٧٨ لسنة ٢٠٠٩
رقم الإيداع الدولي ISSN 2223-9464
Info@baytalhikma.iq

مما يعكس خللاً في التناسب بين عدد النواب والكثافة السكانية الفعلية[٤٦]، في حالة الاعتماد على الدستور كان من المفترض ان يكون عدد أعضاء المجلس النيابي (٤٠٢ عضو).

نتائج انتخابات ٢٠٢١ في العراق :

جرت الانتخابات التشريعية في العراق في موعدها المقرر يوم ١٠ تشرين الاول٢٠٢١، لتكون خامس انتخابات تشريعية منذ عام ٢٠٠٥ وأول انتخابات برلمانية مبكرة، جاء ذلك نتيجة الحراك الشعبي الذي اندلع في أواخر عام ٢٠١٩ احتجاجًا على الفساد المستشري في جميع دوائر الدولة، وتردي الخدمات، وارتفاع نسب الفقر والبطالة وتجدر الاشارة الى ان هذه الانتخابات قد تميزت بمستوى مقبول من النزاهة مقارنة بالدورات السابقة، التي كانت تشهد تلاعباً في النتائج لصالح الأحزاب، ومع ذلك، كانت نسبة المشاركة في هذه الانتخابات هي الأقل منذ عام ٢٠٠٥[٤٧]، حيث بلغ عدد الناخبين في هذه الدورة(٢٢,١١٦,٣٦٨)، في حين بلغ عدد المشاركين(٩,٦٢٩,٦٠١)، وقد بلغ عدد الأصوات الصحيحة في الانتخابات (٨,٨٥٤,٠٢٥)، وعليه بلغت نسبة المشاركة في هذه الدورة(٤١٪)[٤٨]، وقد صنفت على انها اقل دورة في نسبة المشاركة.

من الجدير بالملاحظة أن نتائج الانتخابات كانت بمثابة صدمة لبعض شرائح المجتمع والكتل السياسية، فقد شهدت هذه الانتخابات تراجعاً كبيراً لقوى سياسية كان لها وزنها الكبير في العملية السياسية، في مقابل صعود مرشحين مستقلين وأحزاب مثلت مظاهرات تشرين، كما أظهرت النتائج فوز عدد من المرشحين دون سن الثلاثين، وهو ما لم يحدث في أي دورة انتخابية سابقة، هذا التغير يعكس تحولاً كبيراً في المشهد السياسي العراقي، حيث بدأ الشباب يأخذون دوراً أكبر في السياسة، وكان للمرأة نصيب كبير من النجاح في هذه الانتخابات، حيث حصلت على (٩٥) مقعداً، وهو ما يتجاوز الكوتا النسائية المحددة، وعليه فان هذه النتائج عكست تغييرات جذرية في التوجهات السياسية للمجتمع العراقي(٤٩).

في ٣٠ تشرين الثاني ٢٠٢١، أعلنت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات النتائج النهائية، وقد تصدّرت الكتلة الصدرية المشهد الانتخابي بحصولها على (٧٣) مقعداً، يليه تحالف تقدم بـ (٣٧) مقعداً، ثم ائتلاف دولة القانون بـ (٣٣) مقعداً، وجاء الحزب الديمقراطي الكردستاني في المرتبة الرابعة بـ (٣١) مقعداً، ثم التحالف الكردستاني بـ (١٧) مقعداً، وتحالف «الفتح» بـ (١٧) مقعداً، وأخيراً تحالف «عزم» بـ (١٤) مقعداً، مع مقاعد متفرقة لبقية الكتل السياسية(٥٠)، وكما موضح في الجدول (٢).

Semi-annual Quarterly journal issued byPolitical and Strategic Studies In Bayt Al-Hikma Baghdad
No.of deposit at Political and Strategic Studies(678)2009
ISSN.2223-9464
Info@baytalhikma.iq

الجـدول (٢) نتائـج انتخابـات الـدورة البرلمانيـة الخامسـة فـي العـراق

عدد المقاعد	نـوع الكيان	اسم الكيان السياسي	عـدد المقاعد	نوع الكيان	اسـم الكيـان السياسي
1	حزب	الجماهير الوطنية	73	حزب	الكتلة الصدرية
1	حزب	المشروع الوطني العراقي	37	تحالف	تحالف تقدم
1	حزب	تجمع اقتدار وطن	33	تحالف	ائتلاف دولة القانون
1	حزب	المنتج الوطني	31	حزب	الحزب الديمقراطي الكردستاني
1	حزب	تجمع السند الوطني	17	تحالف	التحالف الكردستاني
1	حزب	تجمع أهالي واسط المستقل	17	تحالف	تحالف فتح
1	تحالف	تحالف الأمل الوطني	14	تحالف	تحالف عزم
1	حزب	تيار الفراتين	9	حزب	حركة امتداد
1	تحالف	تحالف النهج الوطني	9	حزب	حركة الجيل الجديد
1	تحالف	جبهة تركمان العراق الموحد	6	حزب	اشراقة كانون
1	حزب	جماعة العدل الكردستاني	5	تحالف	تحالف تصميم
1	حزب	حركة بلادي الوطنية	4	تحالف	تحالف العقد الوطني
1	حزب	حزب حقوق	4	تحالف	تحالف قوى الدولة المدنية
1	حزب	حزب التقدم الايزيدي	4	حزب	حركة بابليون
1	حزب	حزب وطن	3	تحالف	تحالف جماهيرنا هويتنا
1	حزب	كتلة الوفاء	3	حزب	حركة حسم الإصلاح
43	افراد	المرشحون المستقلون	1	تحالف	التحالف العربي في كركوك
59	المجموع		270	المجموع	

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على (الموقع الرسـمي للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات، https://ihec.iq/ تاريخ الزيارة ٢٠٢٤\٧\٥، بـلال أكرم عباس، ترسـيم الدوائـر الانتخابية والتمثيل السياسـي في العراق بعد عام ٢٠٠٣، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسـية، رسـالة ماجسـتير غير منشـورة، ٢٠٢٢، ص ١٦٠).

الخاتمة

توصـل هـذا البحـث إلـى أن تقسـيم الدوائـر الانتخابيـة فـي العراق يشـكل أساسًـا لضمان التمثيـل العـادل لجميع فئـات المجتمع ويعزز الشـفافية والنزاهـة فـي العمليـة الديمقراطية. وقد اسـتعرض البحث المعايير الأساسـية التي اعتمدت في تقسيم الدوائر الانتخابية، خصوصًا فـي انتخابات ٢٠٢١، حيث أظهرت الدراسـة أهمية معايير مثل الكثافة السـكانية والجغرافيا والتنـوع العرقي. لكن تنفيذ هـذه المعايير على أرض الواقع واجه تحديات سياسـية واجتماعية وأمنيـة، مما جعل تحقيـق العدالة فـي التمثيل تحديا ملحّا يتطلب إصلاحات مسـتمرة. وعلى الرغـم من ان التحول الديمقراطي الذي شـهده العراق وإجراء ستة انتخابات منذ عام ٢٠٠٣، والتـي تم فيها اسـتخدام ثلاثة أنواع من الدوائر الانتخابيـة، فـإن العراق لم يطبق بشـكل كامل معاييـر تقسـيم الدوائـر الانتخابيـة. فخـلال الانتخابـات الأولى فـي ٢٠٠٥، اعتمد العراق نظـام الدائـرة الوطنية الشـاملة بسـبب غياب الإحصـاءات السـكانية وصعوبـة الأوضـاع الأمنيـة، إلا أن هـذا النظام لم يسـتمر بسـبب

مجلّة نصف سنوية محكّمة تصدر عن قسم الدراسات السياسية والاستراتيجية في بيت الحكمة - بغداد
رقم إيداع مجلة دراسات سياسية وأستراتيجية في دار الكتب والوثائق ٦٧٨ لسنة ٢٠٠٩
رقم الإيداع الدولي ISSN 2223-9464
Info@baytalhikma.iq

محدودية تمثيله لبعض المحافظات. وفي أربع انتخابات تلتها بين ٢٠٠٥ و٢٠١٨، اعتمد العراق على نظام الدوائر التعددية بناءً على التقسيم الإداري للمحافظات، مما عزز بقاء الكتل السياسية الكبيرة في الحكم. غير أن هذا النظام لم يُراعِ بشكل كافٍ الكثافة السكانية، خاصة في انتخابات ٢٠١٨، على الرغم من أن الدستور العراقي ينص على المساواة في التمثيل النيابي. بعد اندلاع احتجاجات تشرين عام ٢٠١٩ وسخط الشارع العراقي على الطبقة الحاكمة، تم تعديل النظام الانتخابي ليصبح أكثر انفتاحًا على دوائر أصغر حجمًا، حيث يتراوح تمثيل كل دائرة بين (٢-٥) نواب. وعلى الرغم من أن التقسيم الجديد اعتمد على كوتا للنساء، إلا أنه لم يلتزم بشكل كافٍ بمبدأ التجاور الجغرافي، مما خلق فجوات واسعة بين بعض الدوائر. جاء هذا التقسيم استجابةً لرغبات بعض الكتل السياسية، وهو ما أثّر على تكافؤ الفرص بين المرشحين وأضعف القدرة على تمثيل الإرادة الشعبية بموضوعية وشفافية.

التوصيات

تحديث وتطوير معايير تقسيم الدوائر الانتخابية وذلك عن طريق إعادة النظر في المعايير الحالية، واعتماد مقاييس أكثر شمولية ومرونة تراعي التغيرات السكانية والجغرافية بشكل دوري، لضمان أن يعكس التوزيع النيابي الواقع الديموغرافي بشكل موضوعي ودقيق.

يجب انشاء لجنة مسؤولة عن تقسيم الدوائر الانتخابية وذلك لضمان نزاهة وعدالة التقسيم، كما يجب تعزيز استقلالية اللجنة المسؤولة وحمايتها من التدخلات السياسية، وإسناد دورها إلى كوادر مهنية متخصصة، مما يسهم في تعزيز الثقة بالعملية الانتخابية.

استخدام التقنيات التكنولوجية الحديثة على سبيل المثال نظم المعلومات الجغرافية لتسهيل عملية تقسيم الدوائر الانتخابية ودقتها، بناءً على بيانات محدثة تشمل التوزيع السكاني والتغيرات الجغرافية، مما يساهم في تقسيم عادل وفعّال.

ينبغي إشراك المجتمع المدني والخبراء. وذلك لزيادة الشفافية والموضوعية في تقسيم الدوائر الانتخابية، ينبغي إشراك منظمات المجتمع المدني والخبراء الأكاديميين في عملية وضع المعايير، مما يعزز الشفافية ويقلل من فرص التلاعب أو التحيز.

يجب إجراء أن تكون هناك مراجعات دورية لتقسيمات الدوائر الانتخابية، بحيث تتوافق مع التحولات السكانية والديموغرافية، وتضمن استمرارية تحقيق التمثيل العادل مع مرور الزمن.

تضمين الاعتبارات الثقافية والاجتماعية لضمان عدم تهميش أي فئة من المجتمع، يجب أن تأخذ معايير تقسيم الدوائر في الاعتبار التنوع العرقي والديني والثقافي، بحيث يضمن التمثيل النيابي الشامل لجميع مكونات الشعب العراقي.

كما يجب تكثيف الجهود التوعوية لنشر الثقافة الانتخابية بين المواطنين، لزيادة الوعي بأهمية العدالة في تقسيم الدوائر الانتخابية ودورها في

Semi-annual Quarterly journal issued byPolitical and Strategic Studies In Bayt Al-Hikma Baghdad
No.of deposit at Political and Strategic Studies(678)2009
ISSN.2223-9464
Info@baytalhikma.iq

تحقيق التمثيل العادل، مما يعزز مشاركة الشعب في مراقبة العملية الانتخابية ودعم الشفافية فيها.

تأتي هذه التوصيات كمحاولة لتعزيز أسس العدالة والشمولية في تقسيم الدوائر الانتخابية في العراق، بحيث يتمكن النظام الانتخابي من تلبية تطلعات المجتمع بأكمله، وترسيخ مبادئ الديمقراطية عبر تمثيل عادل ومستدام يسهم في تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي وتعزيز الثقة في النظام الانتخابي العراقي.

المصادر

اندرو رينولدز واخرون، اشكال النظم الانتخابية دليل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، ترجمة ايمن ايوب، (المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، ستوكهولم، السويد، ط٢، ٢٠١٠)، ص ١٤٦.

ايمن احمد محمد ومها قيس، (الانتخابات التشريعية في العراق لعام ٢٠٢١ الابعاد والنتائج)، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، العددان ٩٥-٩٦، ٢٠٢٤.

باسم محمد وسنبل عبد الجبار، (النظام الانتخابي في التجربة العراقية في ضوء قانون انتخابات مجلس النواب العراقي رقم (٩) لسنة ٢٠٢٠)، مجلة حولية المنتدى، المنتدى الوطني لأبحاث الفكر والثقافة، بغداد، العدد ٤٩، ٢٠٢٢.

بيداء عبد الجواد محمد، (نظرة في قانون الانتخابات العراقي رقم ٩ لسنة ٢٠٢٠)، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، جامعة كركوك، كلية القانون والعلوم السياسية، المجلد ١١، العدد ٤١، ٢٠٢٢.

تقرير مفوضية الامم المتحدة السامية لحقوق الانسان، انتهاكات وتجاوزات حقوق الانسان في سياق التظاهرات في العراق من تشرين الأول ٢٠١٩ إلى نسيان ٢٠٢٠، آب ٢٠٢٠.

الجهاز المركزي للإحصاء، تقديرات عدد سكان العراق ٢٠٢٠، وزارة التخطيط العراقية، بغداد، ٢٠٢٠.

حيدر سعد، انتخابات النظام ام مُخرَج من مخرجات تشرين الطريق الموصلة إلى الانتخابات المبكرة ٢٠٢١ في العراق وموقف قوى تشرين منها، (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر، ٢٠٢١).

حيدر عبد جساس، (أثر النظام الانتخابي على الاستقرار السياسي في العراق انتخابات مجلس النواب العراقي ٢٠٢١ انموذجا)، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، العدد ٩١، ٢٠٢٢.

حيدر محمد وعلي لفته، دور المرجعية في مظاهرات تشرين دراسة توثيقية لدور المرجعية الدينية في الاحتجاجات العراقية من ٢٠١٩\١٠\١ ولغاية ٢٠٢٠\٣\١٥، المركز الاسلامي للدراسات الاستراتيجية، النجف الاشرف، ٢٠٢١.

خميس دهام وعمار صالح، (النظم الانتخابية

في العراق بعد العام ٢٠٠٣)، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، العدد ٩٣، ٢٠٢٣.

خميس دهام وعمار صالح، (دور النظم الانتخابية في ادارة التنوع السياسي في العراق ٢٠٠٥-٢٠٢١)، مجلة حمورابي، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بابل، المجلد الثاني، العدد ٤٥، ٢٠٢٣.

رحيم حسن العكيلي، الأطر القانونية لانتخابات العراق المبكرة في عام ٢٠٢١ والتحديات التي تواجهها، (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ٢٠٢١).

زهير خضير ولمى عباس، (الانتخابات النيابية المبكرة في العراق بين المطالب المشروعة للاحتجاجات والتحديات الراهنة)، مجلة جامعة بابل للعلوم الانسانية، جامعة بابل، المجلد ٢٩، العدد ٩، ٢٠٢١.

سعد مظلوم العبدلي، ضمانات حرية ونزاهة الانتخابات (دراسة مقارنة)، (مكتبة السنهوري، بغداد، ٢٠١٨).

عبد السلام ابراهيم بغدادي، (الحراك الشعبي في العراق اسبابه وتداعياته)، مجلة دراسات شرق أوسطية، مركز دراسات الشرق الاوسط، الاردن، المجلد ٢٤، العدد ٩١، ٢٠٢٠.

عبد العزيز عليوي العيساوي واخرون، الانتخابات والصراعات أيهما تؤثر في الأخرى، (المكتبة القانونية، بغداد، ٢٠٢٤).

عبد العزيز عليوي العيساوي، الانتخابات المبكرة تحديات الانتقال الى تعد الدوائر الانتخابية، (مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، ٢٠٢١).

عبد العزيز عليوي العيساوي، نحو نظام انتخابي عادل في العراق بالاستفادة من التجربة اليابانية، (مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، ٢٠٢٣).

عبد العزيز عليوي، النظام الانتخابي الأنسب لعراق ديمقراطي، (المكتبة القانونية، ط ٣، بغداد، ٢٠٢٠).

عقيل سعد كاظم، أثر تقسيم الدوائر الانتخابية وحجمها في التمثيل النيابي، مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية، جامعة بابل، كلية القانون، العدد ١، ٢٠٢٢.

علي سعدي عبد الزهرة، الانتخابات التشريعية في العراق لعام ٢٠٢١ دراسة تحليلية، (مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، ٢٠٢١).

قانون انتخابات مجلس النواب العراقي رقم (٩) لسنة ٢٠٢٠

مصدق عادل طالب، (الية تحديد موعد الانتخابات في الدستور والتشريع العراقي)، مجلة حمورابي، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بابل، العدد ٣٧، ٢٠٢١.

الموقع الرسمي للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات، https://ihec.iq/ تاريخ الزيارة ٢٠٢٤\٧\٥ .

Semi-annual Quarterly journal issued byPolitical and Strategic Studies In Bayt Al-Hikma Baghdad
No.of deposit at Political and Strategic Studies(678)2009
ISSN.2223-9464
Info@baytalhikma.iq

ناصر زين العابدين وعهود فرحان، (النظم الانتخابية في العراق بعد العام ٢٠٠٥)، مجلة تكريت للعلوم السياسية، جامعة تكريت، كلية العلوم السياسية، المجلد ٣، العدد خاص بمؤتمر كلية العلوم السياسية ٤، ٢٠٢٣.

واياد خلف العنبر وغفران يونس، العملية السياسية ٢٠٢٠- التقرير الاستراتيجي لمركز الرافدين للحوار العراق ٢٠٢٠، مركز الرافدين للحوار، بيروت، ٢٠٢١.

وحدة الدراسات السياسية، احتجاجات العراق بين مطالب الشارع وعنف السلطة، (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر، ٢٠١٩).

وحدة الدراسات السياسية، تشكيل حكومة الكاظمي في العراق تحول فعلي ام تسوية عابرة، (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر، ٢٠٢٠).

الهوامش

١- البحث مستل من رسالة ماجستير

٢- وحدة الدراسات السياسية، احتجاجات العراق بين مطالب الشارع وعنف السلطة، (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر، ٢٠١٩)، ص ١.

٣- عبد السلام ابراهيم بغدادي، (الحراك الشعبي في العراق اسبابه وتداعياته)، مجلة دراسات شرق أوسطية، مركز دراسات الشرق الاوسط، الاردن، المجلد ٢٤، العدد ٩١، ٢٠٢٠، ص ٢٠، تقرير مفوضية الامم المتحدة السامية لحقوق الانسان، انتهاكات وتجاوزات حقوق الانسان في سياق التظاهرات في العراق من تشرين الأول ٢٠١٩ إلى نسيان ٢٠٢٠، آب ٢٠٢٠، ص ٣.

٤- زهير خضير ولمى عباس، (الانتخابات النيابية المبكرة في العراق بين المطالب المشروعة للاحتجاجات والتحديات الراهنة)، مجلة جامعة بابل للعلوم الانسانية، جامعة بابل، المجلد ٢٩، العدد ٩، ٢٠٢١، ص ٢٦٦.

٥- المصدر نفسه، ص ٢٦٩.

٦- عبد السلام ابراهيم بغدادي، (الحراك الشعبي في العراق اسبابه وتداعياته)، مصدر سبق ذكره، ص ٢١.

٧- عبد العزيز عليوي العيساوي واخرون، الانتخابات والصراعات أيهما تؤثر في الأخرى، (المكتبة القانونية، بغداد، ٢٠٢٤)، ص ٨٦.

٨- حيدر محمد وعلي لفته، دور المرجعية في مظاهرات تشرين دراسة توثيقية لدور المرجعية الدينية في الاحتجاجات العراقية من ٢٠١٩\١٠\١ ولغاية ٢٠٢٠\٣\١٥، المركز الاسلامي للدراسات الاستراتيجية، النجف الاشرف، ٢٠٢١، ص ص ١٠٦-١١١.

٩- ايمن احمد محمد ومها قيس، (الانتخابات التشريعية في العراق لعام ٢٠٢١ الابعاد

مجلّة نصف سنوية محكّمة تصدر عن قسم الدراسات السياسية والاستراتيجية في بيت الحكمة - بغداد
رقم إيداع مجلة دراسات سياسية وأستراتيجية في دار الكتب والوثائق ٦٧٨ لسنة ٢٠٠٩
رقم الإيداع الدولي ISSN 2223-9464
Info@baytalhikma.iq

والنتائج)، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، العددان ٩٥-٩٦، ٢٠٢٤، ص ٤٠٥، واياد خلف العنبر وغفران يونس، العملية السياسية ٢٠٢٠- التقرير الاستراتيجي لمركز الرافدين للحوار العراق ٢٠٢٠، مركز الرافدين للحوار، بيروت، ٢٠٢١، ص ٦٥.

١٠- وحدة الدراسات السياسية، تشكيل حكومة الكاظمي في العراق تحول فعلي ام تسوية عابرة، (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر، ٢٠٢٠)، ص ٢.

١١- اياد خلف العنبر وغفران يونس، مصدر سبق ذكره، ص ٦٦.

١٢- تقرير مفوضية الامم المتحدة السامية لحقوق الانسان، مصدر سبق ذكره، ص ١٠.

١٣- زهير خضير ولمى عباس، مصدر سبق ذكره، ص ٢٦٩.

١٤- حيدر سعد، انتخابات النظام ام مُخرَج من مخرجات تشرين الطريق الموصلة إلى الانتخابات المبكرة ٢٠٢١ في العراق وموقف قوى تشرين منها، (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر، ٢٠٢١)، ص ١.

١٥- مصدق عادل طالب، (الية تحديد موعد الانتخابات في الدستور والتشريع العراقي)، مجلة حمورابي، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بابل، العدد ٣٧، ٢٠٢١، ص ٨٤.

١٦- بيداء عبد الجواد محمد، (نظرة في قانون الانتخابات العراقي رقم ٩ لسنة ٢٠٢٠)، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، جامعة كركوك، كلية القانون والعلوم السياسية، المجلد ١١، العدد ٤١، ٢٠٢٢، ص ١٩١.

١٧- قانون انتخابات مجلس النواب العراقي رقم (٩) لسنة ٢٠٢٠، المادة (٨)، الفقرات (أولا وخامسا وسادسا).

١٨- قانون انتخابات مجلس النواب العراقي رقم (٩) لسنة ٢٠٢٠، المادتان (٤، ١٥)، الفقرة (ثانيا).

١٩- قانون انتخابات مجلس النواب العراقي رقم (٩) لسنة ٢٠٢٠، المادة (١٥)، الفقرة (ثالثا).

٢٠- قانون انتخابات مجلس النواب العراقي رقم (٩) لسنة ٢٠٢٠، المادة (١٥)، الفقرتان (رابعا وخامسا).

٢١- حيدر عبد جساس، (أثر النظام الانتخابي على الاستقرار السياسي في العراق انتخابات مجلس النواب العراقي ٢٠٢١ انموذجا)، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، العدد ٩١، ٢٠٢٢، ص ٤٣٤.

٢٢- ناصر زين العابدين وعهود فرحان، (النظم الانتخابية في العراق بعد العام ٢٠٠٥)، مجلة تكريت للعلوم السياسية، جامعة تكريت، كلية

Semi-annual Quarterly journal issued byPolitical and Strategic Studies In Bayt Al-Hikma Baghdad
No.of deposit at Political and Strategic Studies(678)2009
ISSN.2223-9464
Info@baytalhikma.iq

العلوم السياسية، المجلد ٣، العدد خاص بمؤتمر كلية العلـوم السياسـية ٤، ٢٠٢٣، ص ٦٤٦.

٢٣- خميـس دهـام وعمـار صالـح، (النظـم الانتخابيـة في العراق بعد العام ٢٠٠٣)، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، العدد ٩٣، ٢٠٢٣، ص ١٢٥.

٢٤- قانـون انتخابات مجلس النـواب العراقي رقـم (٩) لسـنة ٢٠٢٠، المـادة (١٥)، الفقرة (ثالثا).

٢٥- بيـداء عبـد الجـواد محمد، مصدر سـبق ذكره، ص ١٩٦.

٢٦- خميس دهام وعمار صالح، مصدر سـبق ذكره، ص ١٢٦.

٢٧- انـدرو رينولـدز واخرون، اشـكال النظم الانتخابية دليل المؤسسـة الدوليـة للديمقراطية والانتخابـات، ترجمة ايمن ايوب، (المؤسسـة الدولية للديمقراطية والانتخابات، سـتوكهولم، السويد، ط2، 2010)، ص 146.

٢٨- خميـس دهام وعمـار صالح، (دور النظم الانتخابية في ادارة التنوع السياسي في العراق ٢٠٠٥-٢٠٢١)، مجلـة حمورابـي، مركـز حمورابي للبحوث والدراسـات الاستراتيجية، بابـل، المجلد الثاني، العـدد ٤٥، ٢٠٢٣، ص ٢٩٠.

٢٩- خميـس دهام وعمار صالـح، دور النظم الانتخابية في ادارة التنوع السياسي في العراق ٢٠٠٥-٢٠٢١، مصدر سبق ذكره، ص ٢٩٠.

٣٠- عبـد اعبـد العزيـز عليـوي العيسـاوي، الانتخابـات المبكـرة تحديات الانتقـال الى تعد الدوائـر الانتخابيـة، (مركز البيان للدراسـات والتخطيط، بغداد، ٢٠٢١، ص ٤.

٣١- عبد العزيز عليوي العيسـاوي، نحو نظام انتخابي عادل في العراق بالاستفادة من التجربة اليابانية، (مركز البيان للدراسـات والتخطيط، بغداد، ٢٠٢٣)، ص ٨٣.

٣٢- عبد العزيز عليوي العيسـاوي، نحو نظام انتخابي عادل في العراق بالاستفادة من التجربة اليابانية، مصدر سبق ذكره، ص ٨٣.

٣٣- عبـد العزيـز عليوي، النظـام الانتخابي الأنسـب لعراق ديمقراطي، (المكتبة القانونية، ط ٣، بغداد، ٢٠٢٠)، ص ١٧٨.

٣٤- عبـد العزيز عليـوي العيسـاوي، النظام الانتخابي الأنسـب لعـراق ديمقراطي، مصدر سبق ذكره، ص ١٧٩.

٣٥- عبد العزيز عليوي العيسـاوي، نحو نظام انتخابي عادل في العراق بالاستفادة من التجربة اليابانية، مصدر سبق ذكره، ص 85.

٣٦- رحيـم حسـن العكيلـي، الأطـر القانونية لانتخابـات العـراق المبكـرة في عـام ٢٠٢١ والتحديـات التـي تواجهها، (المركـز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ٢٠٢١)، ص ٢.

٣٧- رحيـم حسـن العكيلـي، مصـدر سـبق ذكـره، ص ٢.

٣٨- قانـون انتخابـات مجلـس النـواب

مجلّة نصف سنوية محكّمة تصدر عن قسم الدراسات السياسية والاستراتيجية في بيت الحكمة - بغداد
رقم إيداع مجلة دراسات سياسية وأستراتيجية في دار الكتب والوثائق ٦٧٨ لسنة ٢٠٠٩
رقم الإيداع الدولي ISSN 2223-9464
Info@baytalhikma.iq

العراقي رقم (٩) لسنة ٢٠٢٠، المادة (١٦)، الفقرتان (أولا وثانيا).

٣٩- باسم محمد وسنبل عبد الجبار، (النظام الانتخابي في التجربة العراقية في ضوء قانون انتخابات مجلس النواب العراقي رقم (٩) لسنة ٢٠٢٠)، مجلة حولية المنتدى، المنتدى الوطني لأبحاث الفكر والثقافة، بغداد، العدد ٤٩، ٢٠٢٢، ص ٣٠٥.

٤٠- خميس دهام وعمار صالح، دور النظم الانتخابية في ادارة التنوع السياسي في العراق ٢٠٠٥-٢٠٢١، مصدر سبق ذكره، ص ٢٩٢.

٤١- باسم محمد وسنبل عبد الجبار، مصدر سبق ذكره، ص ٣٠٥.

٤٢- سعد مظلوم العبدلي، ضمانات حرية ونزاهة الانتخابات (دراسة مقارنة)، (مكتبة السنهوري، بغداد، ٢٠١٨)، ص ١٢٥.

٤٣- بيداء عبد الجواد محمد، مصدر سبق ذكره، ص 199.

٤٤- عقيل سعد كاظم، أثر تقسيم الدوائر الانتخابية وحجمها في التمثيل النيابي، مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية، جامعة بابل، كلية القانون، العدد ١، ٢٠٢٢، ص ٩٦٨.

٤٥- الجهاز المركزي للإحصاء، تقديرات عدد سكان العراق 2020، وزارة التخطيط العراقية، بغداد، 2020.

٤٦- بيداء عبد الجواد محمد، مصدر سبق ذكره، ص ٢٠٣.

٤٧-علي سعدي عبد الزهرة، الانتخابات التشريعية في العراق لعام ٢٠٢١ دراسة تحليلية، (مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، ٢٠٢١)، ص ٣.

٤٨- الموقع الرسمي للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات، https://ihec.iq/ تاريخ الزيارة ٢٠٢٤\٧\٥ .

٤٩- علي سعدي عبد الزهرة،ومصدر سبق ذكره، ص ٤.

٥٠- ايمن احمد محمد ومها قيس، مصدر سبق ذكره، ص ٤١٥.

المستخلص

قدم هذا البحث دراسة الى معايير تقسيم الدوائر الانتخابية في العراق، مع التركيز على انتخابات ٢٠٢١ كنموذج، حيث يعد هذا الموضوع محوريًا في فهم العملية الديمقراطية في البلاد وأثرها على تحقيق التمثيل العادل لجميع مكونات المجتمع العراقي. ويتناول البحث المعايير الأساسية التي اعتمدت في تقسيم الدوائر الانتخابية، مثل معيار الكثافة السكانية والجغرافيا، وتأثير التنوع العرقي والديموغرافي في رسم خريطة الانتخابات، بالإضافة إلى التحديات المرتبطة بتوزيع المقاعد النيابة. كما تم مناقشة التحديات التي واجهتها السلطات العراقية في إعادة تقسيم الدوائر الانتخابية، ومنها الصعوبات السياسية والأمنية والاجتماعية التي صاحبت تطبيق هذه المعايير. ويسلط الضوء على الجهود التي بذلتها الجهات المعنية لتحقيق التوازن بين

Semi-annual Quarterly journal issued byPolitical and Strategic Studies In Bayt Al-Hikma Baghdad
No.of deposit at Political and Strategic Studies(678)2009
ISSN.2223-9464
Info@baytalhikma.iq

متطلبــات التمثيل الجغرافي وعدالــة التوزيع، وضــرورة مراعــاة التنــوع العرقــي والديني لضمــان عدم تهميــش أي مكون مــن مكونات الشــعب العراقي. ويسعى البحث إلى تقييم مدى نجــاح هذه المعاييــر في تحقيق نتائــج انتخابية تعبر عن الإرادة الشــعبية بموضوعية، وتحديد مدى قدرة هذه التقسيمات على تعزيز الاستقرار السياسي عن طريق توفير تمثيل شامل وعادل.

الكلمــات المفتاحية : الدوائر الانتخابية ،معايير تقســيم الدوائر الانتخابيــة ’الانتخابات العراقية ٢٠٢١ النظام الانتخابي .

ABSTRACT

This research presents a study of the criteria for dividing electoral districts in Iraq, focusing on the early elections of ٢٠٢١ as a model, as this topic is central to understanding the democratic process in the country and its impact on achieving fair representation for all components of Iraqi society. The research addresses the basic criteria adopted in dividing electoral districts, such as the population density and geography criteria, the impact of ethnic and demographic diversity in drawing the electoral map, in addition to the challenges associated with the distribution of parliamentary seats. The challenges faced by the Iraqi authorities in redistricting electoral districts are also discussed, including the political, security and social difficulties that accompanied the application of these criteria. It highlights the efforts made by the relevant authorities to achieve a balance between the requirements of geographical representation and fair distribution, and the need to take into account ethnic and religious diversity to ensure that no component of the Iraqi people is marginalized. The research seeks to evaluate the extent to which these criteria have succeeded in achieving electoral results that objectively express the popular will, and to determine the extent to which these divisions are able to enhance political stability by providing comprehensive and fair representation.